

أسئلة المرحلة ورهانات المستقبل (*)

د. سامي سويدان

نقدي رصين. فلم يعد مقبولاً أو مقدراً ذلك النقد العشوائي للإنتاج الأدبي، سواء تمثّل في تذوق ذاتي أو تأثر انطباعي أو تداعيات متفرقة؛ وأصبح مألوفاً ومتوقّعا أن يعلن الناقد بدءاً وجهة مقاربه ومصطلحاته وغاياته، أو أن يطرح أولاً الأسئلة الخاصة التي يستدعيها تعامله مع العمل الأدبي والتي يحاول في جهده النقدي الإجابة عنها. على هذا النحو لا تعود العملية النقدية إجراء مبهماً قائماً على براعة متعالية تتقدّم وكأنها صنو العملية الإبداعية في غموضها وسحرها، بل تصبح تقصيّاً لعناصر ومكونات محددة واستشرافاً لأمر وقضايا معيّنة بناء لأسس وطرائق واضحة مبيّنة بحيث لا تلتزم بأقصى قدر من الموضوعية في المعالجة وحسب، وإنّما تسمح للقارئ أن يتعرّف بدقة على مرتكزات وسيورة هذه المعالجة وأن يشارك بالتالي من خلال تتبعه الواعي لها في اكتمالها وأن يحكم بناء لذلك على فعاليتها وجدواها.

رغم الأهمية الحاسمة لهذا الإنجاز الذي يمكن اعتباره نتيجة الجهود النقدية المتميزة منذ مطلع هذا القرن إلى اليوم فإنّه شابه بعض أوجه ضعف وقصور تمثّلت خاصة في أمرين متّحدين. الأول وسم المصدر الأجنبي (الأوروبي الغربي عامة) الذي يستند إليه النقد العربي الحديث في طرحه النظري للمنهجية التي يتبنّاها، أطروحات هذا النقد بخصوصية تصوّراته ومنطقه ولغته مع ما ينتج عن ذلك من هجنة واضطراب. لا تتعلّق المسألة المطروحة هنا بالتعارض الذي يقيمه البعض بين الأصالة والاعتراب. ففي وضع دولي يتميّز بالعالمية (أو العولمة) وبالتفاوت بين أقطابه وملحقاته وبالتبعية التي يخضع لها

* يبدو النقد العربي الحديث في العقد الأخير من هذا القرن العشرين (علماً بأننا نماهي هنا بين النقد الأدبي والدراسة الأدبية على ما بينهما من اختلاف وتماييز تيسيراً للبحث والمتابعة) يتقدّم بخطى متوثبة إنّما وئيدة، هي رغم ما تتسم به من زخم مضطربة، نحو بلورة واستكمال التصوّرات النظرية وتطوير وتحسين الإجراءات العملية في تعامله مع الإنتاج الأدبي على تفاوت في الإنجازات مستوى ومجالات. إنّ الناظر في حركة النقد العربي عامة لا يسعه إلا أن يلحظ، إزاء ما يتحقّق فيها من تقدّم إجمالي للحديث باتجاهاته المختلفة، اندحار القديم والتقليدي أو في أسوأ الأحوال انحساره وتراجع المتزايدين إلى مواقع دفاعية وخلفية، دون أن يعني ذلك زواله أو انتهاء خطره وتحفّزه المستمر للارتداد. وإذ أمضي إلى استعراض أوضاع النقد العربي الحديث كما تتراءى لي خطوطها العامة والرئيسة اليوم فلأن ذلك يتيح برأيي فهم أبعاد المواجهة بينه وبين التقليدي وبالتالي رصد الأوضاع الفعلية السائدة والتطوّرات المرتقبة بناء عليه.

لعلّي لا أخطئ النظر حين أجد أنّ أهم ما تمكّن هذا النقد الحديث من تحقيقه حتّى الآن يتمثّل اليوم في ثلاثة إنجازات أساسية مترابطة.

الأول: تقديم المنهجية في الدراسة والبحث كشرط لازم لأي عمل

(*) هذه الدراسة جزء من الفصل الأول من كتاب للدكتور سامي سويدان يصدر قريباً عن دار الآداب بعنوان جدلية الحوار في الثقافة والنقد.

الأطراف - ونحن منها وفيها - لمراكز السيطرة - الرأسمالية الغربية عامة - لا مناص من التأثير والتفاعل مع التطورات التي تعرفها في هذه المراكز الدراسات الأدبية وما يتصل بها من علوم إنسانية ولغوية. بيد أن هذه الدراسات والعلوم ذات طبيعة متحركة في جوهرها، فهي متعددة التيارات والمذاهب والاتجاهات من ناحية، وهي لا تكف عن التنامي والتبلور كما تعرف أحياناً إعادة نظر ببعض من مسلماتها أو تغيير لبعض من أطروحاتها من ناحية ثانية، كما أنها لا تستبعد بل غالباً ما تستدعي مساهمات متعددة ذات خصوصيات متميزة تسهم في إغناء هذه الأطروحات وتعميق موضوعيتها وتوسيع شموليتها. لذلك لا يظهر أن النقل الحرفي الطاعني، وهو أقرب إلى الترجمة منه إلى الاستيعاب أو الاستلهام، ملائم؛ في حين يبقى التعرف والتفاعل التقدي المطلوب محدوداً إن لم يكن نادراً. الأمر الثاني وهو وثيق الصلة بالأول وأشدّ خطورة منه يتعلق بالممارسة الميدانية لهذه المنهجية حيث يعم الاختلال وتكثر المغالطات، وبدل أن يكون المنهج المعتمد وسيلة لتفسير فهم وقاعدة لبلورة رؤية وأساساً لتثبيت استنتاجات يصبح استعماله مناسبة للبس والغموض والتعقيد، وفي أحيان كثيرة تغدو مسائل بسيطة وأولية كالقراءة أو الفهم السليم لظاهر النص موضع شكّ وتساؤل. ولما كانت المنهجية النقدية في النهاية أو في الأساس ممارسة قبل أي شيء آخر، فإن الخلل الذي يعتري عمليات الدراسة الأدبية الميدانية يفقد المنهجية المتبناة الكثير من قيمتها وينعكس سلباً على التصورات النظرية التي تأخذ بها.

الثاني: بروز النصية كشرط ضروري لأي عملية نقدية إجرائية بغض النظر عن المنهج المعتمد من قبلها. يلتحم هذا الإنجاز بالسابق حتى ليكاد يصعب فصلهما عن بعضهما، وهو يشكل قطعة واضحة مع نقد سابق بقدر ما كانت عودة هذا الأخير إلى النصوص انتقائية واجتزائية وتستعمل كعلة أو ذريعة لتبرير بعض الأحكام النقدية الخاصة. إنما يجدر فهم النصية هنا باعتبارها عودة إلى كامل العمل الأدبي في وحدته الكلية الشاملة؛ ففي هذه الوحدة بالذات تتمثل أدبيته أو شعريته تحديداً. فليست أبيات قصيدة أو بعض صورها أو فصول رواية أو بعض شخصياتها... إلا أجزاء من كل متكامل هو العمل الأدبي أو الشعري، وهي لا تتخذ قيمتها الفعلية إلا في اندراجها في الشبكة العامة لمكونات هذا العمل الكلي الواحد - على هذا النحو يمكن التمييز بين الدراسة النصية إجمالاً والنصية الأدبية أو دراسة النصوص الأدبية تحديداً. فليس هناك ما يمنع مبدئياً من تناول مقطع أو أكثر من قصيدة أو رواية أو مسرحية، أو دراسة منتخبات متفرقة شعرية أو نثرية، باعتبار هذه المنتخبات أو المقاطع وحدات قائمة بذاتها تشكل نصوصاً تسمح دراستها باستخلاص بعض القيم الجمالية أو المرامي الدلالية لها. إلا أن الأحكام المستخلصة على هذا الأساس لا تصدق البتة على الأعمال الأدبية ولا تصح إطلاقاً للتعرف على ميزاتها الإبداعية وخصوصية المواقف والأوضاع التي تشي بها. وإذا كان الوقوع في مثل هذه الأخطاء أضحي نادراً في النقد العربي الحديث فإن التزام هذا النقد

بالنص الكامل للعمل الأدبي لم ينج من بعض الهفوات وعلى رأسها اثتان. الأولى اعتماد نظرة اجتزائية إلى النص الكلي في التوقف عند بعض المقاطع دون الأخرى والاهتمام ببعض التفاصيل دون وضعها في السياق الذي تندرج فيه، هذه النظرة هي صيغة جديدة للانتقائية القديمة تنزع عن الادعاء بالنصية قيمته الفعلية وتجعل هذه النصية أقرب إلى الاستنساخ التقليدية. الثانية استهانة بالتركيب السطحي للنص الكلي حيث يلحظ احترام كلية العمل والعلاقات الأساسية التي تحكم مكوناته أو عناصره، وإنما يتم الخروج في بحث هذه العلاقات وتحديد أدوارها عمّا يفترض الالتزام به حكماً وهو كيان الوحدات التركيبية الموحد الذي لا يجوز تجزئته أو تفتيته. ربّما كان هذا الخروج على خطئه ممكن التعليل حين يفصل بين جمل العبارة الواحدة، إلا أنه يصبح تجاوزاً لأبسط مبادئ اللغة والمنطق حين يفصل بين أطراف العملية الإسنادية في الجملة الواحدة، فيسيء بذلك إلى الطرفين اللذين يباعد بينهما. هكذا تسلب النصية كواحد من أبرز إنجازات النقد الحديث، بالتقصير أو بالتجاوز، أهم ما جاءت به من تحديد لموضوع الدراسة وما حاولت أن تبلغه من تعيين لأسسه الجمالية والدلالية.

الثالث: بروز اللسانيات كمرتكز أساسي في جملة من الأعمال النقدية الطليعية، كنتيجة للالتحام الجدلي بين المنهجية والنصية. فقد جاءت العلوم اللسانية لتضيء الميادين اللغوية المختلفة وخاصة الأداء الكلامي في صيغته المتعددة بنظرات جديدة تكشف وجوهاً متنوعة من الاشتغال اللغوي والوظائف الكلامية وأشكال الاتصال والإحالة المرجعية وضروب الترميز. ولما كانت معظم العلوم الإنسانية، إن لم تكن كلها، قد أفادت من هذه الدراسات اللسانية فقد كان حرياً بالنقد الأدبي الذي استند في منهجياته المحدثة إلى العلوم المذكورة أن يكون أكثر منها متأثراً بهذه الدراسات. ولما كانت العلوم النحوية تجسد أكثر من سواها منطق الاستعمال اللغوي فقد سعت بعض الاتجاهات النقدية الحديثة لاستلهاها في توجيهها لبناء القواعد العامة للدراسة النصية. هكذا تمت الاستعانة بنحو الجملة والعبارة لتأسيس نحو النص. وقد تحقق التطور الأكبر في هذا الاتجاه في المجال القصصي خاصة حيث أمكن التوصل إلى طرائق خاصة في مقارنة الأعمال القصصية تفردها بشكل واضح وصريح عن الأعمال الشعرية، وذلك ليس فقط على مستوى السردية التي تتميز بها جمالياً عن هذه الأخيرة وإنما أيضاً على مستوى الدلالية التي ينتظم المعنى القصصي على أساسها. وإذا كان النقد العربي الحديث يحذو في ذلك حذو صنوه الغربي فإن التمايز بين المعطيات اللغوية - الثقافية والأدبية القائمة في نشاط كل منهما لم ينعكس في أعماله للأول متميزة عن الثاني. فني وضع هذا الأخير (الغربي) جاءت المساهمات النقدية لتستجيب للتجانس القائم بين التقدّم المتحقق في العلوم اللسانية من جهة وبين التألق الكبير الذي عرفه الجنس الروائي من جهة ثانية. بينما لم تبلور اللسانيات العربية في طروحات حديثة ناجزة، حيث جاءت أعمالها في معظمها متعثرة معقدة أو باهتة سطحية من ناحية، وظلّ الشعر العربي قوي الحضور في

الميدان الأدبي من ناحية ثانية. فبذات المقولات اللسانية النقدية المعتمدة أقرب إلى الترجمة والنقل منها إلى الاشتقاق أو الابتداع من معارف وخبرات أصيلة. ولما كانت العربية في صواتها كما في صرفها ونحوها وتركيبها تفرض معالجة لسانية لخصوصياتها، ولما كانت الأعمال الإبداعية بهذه اللغة تستدعي بحثاً متملياً في التأليف الخاص الذي تنهض به لغوياً كما تنهض به ثقافياً وحضارياً واجتماعياً، فإن الإشكالات التي تنشأ عن النقل أو التقليد الميكانيكي للطروحات الألسنية الغربية في النقد في العربية تعدى نطاق المفاهيم والمصطلحات المستعملة لتتناول الأسس المنهجية التي تعتمد ومدى ملاءمتها للموضوعات المطروقة وبالتالي مدى صحة ما تبلغه من استنتاجات وأحكام، ويتطلب حلها قبل أي شيء آخر الركون إلى لسانية عربية تنطلق من الأصول اللغوية وتتناول ما طرأ على الاستعمال اللغوي من تحولات خاصة في المجالات الإبداعية المختلفة، وتستفيد من الجهود العالمية المتنوعة في اللسانيات المختلفة لترسي القاعدة الصلبة التي يمكن للدراسات النقدية الحديثة اعتمادها كمرجعية موثوقة لتصوغ منهجيتها ومفاهيمها المناسبة.

هكذا تبدى هذه الإنجازات الثلاثة في جذتها وترابطها عظمة باهرة بقدر ما تتكشف ملتبسة قاصرة، ويعتبر هذا الأمر في المرحلة التي يمر فيها النقد العربي الحديث عادياً مألوفاً؛ إذ يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة تبرعم وتفتح، وأوجه الضعف الظاهرة عليه فيها، سواء أكانت تأتيه من رواسب الماضي الموروث أم من إشكالات الحاضر المحكوم بالتطور الغربي أو من توجسات المستقبل - الزهان التاريخي المفترض، متوقعة وطبيعية. إنما المهم هنا احتفاظ حركة هذا النقد بحيويتها ومتابعتها المتيقظة لما تمكنت من إشادته حتى الآن بما يمكنها من مواجهة المهام المتعاطمة التي ستجد نفسها في موقع التصدي لها. وإذا كان معارضو هذه الحركة يجدون في نقاط ضعفها باباً واسعاً ينفذون منه للهجوم عليها والتشكيك بفعاليتها، فإن ذلك لا يضيرها بشيء، بل بالعكس قد يتيح لها تجاوز أخطائها وتحسين أدائها. إلا أن النقد الذي يفيدها حقاً هو ذلك الذي يأتيها من داخلها، من موقع الحدائث، بحيث تشكل إشارات إلى مواضع النقص والخطأ دفاعاً عنها وانتصاراً لها بقدر ما يسمح فعلاً بتخطيها لها كي تصبح أكثر صحة واكتمالاً. إن أولئك الذين يغريهم التكاسل أو يغبطهم التواطؤ، وهذا وذاك من مخاطر النقد القاتلة، هم الذين يتذمرون من النقد ويضيقون صدراً به. فالتقد أساساً تفاعل جدلي مع النص الإبداعي وتفاعل في الوقت نفسه مع الذات، مع حركته الخاصة في سيرورتها النظرية والعملية. إنه إذ يماثل العمل الإبداعي في كونه عملية تواصل وتجاوز في أن فإن بين ما يميز به عنه استحالة لزميته وقيامه بالضرورة على حوار مع الآخر والذات، ولا يمكن لنشاط نقدي حقيقي أساسه وميزته التفاعل والحوار مع الآخر والذات أن يرفض أحد وجهيه (الحوار مع الذات) أو يعترض عليه دون أن يعرض جدواه بل وجوده للخطر. فالوجهان كلاهما تجسيد لحيوية فكرية معرفية واحدة، وفي التحامهما يعرف النقد اكتماله الفعلي. إن

مسيرة النقد الأدبي التاريخية كانت على الدوام نضالاً متواصلًا في ميداني الإبداع والذات (النقد نفسه) وهي تظهر أن هذا النقد كان يقوم بدوره الحقيقي والكامل كلما كان ينهض بالأعباء والمهام التي تلقاها عليه الأوضاع الخاصة بكل من الميدانين المذكورين، وأنه كان يتمكن من تحقيق أهدافه كلما كانت جدلية الحوار النقدي التي يستدعيها نشاطه فيهما تتجلى وتبلور على أفضل ما يكون، حتى يمكن القول إن الحوار الذي ينشأ في أحدهما يطلق حواراً في الآخر، وكأن أحد هذين الحوارين يشترط الآخر حكماً. جدلية الحوار القائمة في صلب العمل النقدي إذاً لا تستبعد أي حجر أو تقيد لأي من طرفيها وحسب بل إنها على العكس تتطلب إطلاقاً بل حصاً لكل منهما على أداء دوره واستثارة الأسئلة وطرح القضايا والمسائل الخاصة به والمشاركة مع الآخر في الوقت نفسه، بحيث تعتبر أي محاولة لعرقلة هذا الحوار أو ذاك أو الحد منه إساءة لكليهما معاً. بناء لذلك يمكن اعتبار كل ما يطلق الحوار وينشطه وينميه عاملاً لصالح النقد وتطويره وكل ما يلغيه أو يقمعه أو يحد منه مسيئاً إليه ومؤذياً له مدمراً لكيانه؛ ويصبح الأمر أكثر خطورة حين يكون النقد في مرحلة تأسيس وانطلاق كما هو حال النقد العربي الحديث اليوم، مرحلة من سماتها الأساسية إعادة النظر بالذات والأمس واكتشاف معالم الغد والآخر، بما يتطلبه ذلك من وجهات نظر متعددة ومتنوعة تتداخل وتتفاعل كشرط ضروري لأي إنجاز معرفي مميز.

* لا تقتصر سمات مرحلة التأسيس والتفتح هذه على ما ذكر من إنجازات وملامح، فمن بين السمات الأخرى التي يميز بها النقد العربي الحديث ذلك المدى الواسع الذي تشغله اهتماماته وموضوعات بحثه. فخلافاً لنقد تقليدي أو قديم يعجز عن فهم الظواهر الإبداعية الحديثة ناهيك بدرسها وتحليلها فيتجاهلها أو يدينها مسبقاً وبصورة مطلقة أو يقارنها بتصورات ومصطلحات مفارقة لها أو لا تتلاءم معها، لا يعالج النقد الحديث فقط هذه الظواهر عبر الدراسات المنهجية المتعددة لبيّن الآفاق الجمالية ويحدد العوالم الدلالية فيها ويدل على طرق التعامل والتفاعل معها، بل إنه يمضي إلى الإنتاج الإبداعي القديم أو التراث الأدبي بعيدة وقرية ليدرسه بمنهجياته الجديدة فيكشف فيه المظموس والخفي ويعلم عمّا يمكنه من رؤية تاريخية وحضارية ويعرض ما يتضمّنه من تفتن وجمال؛ فيؤكد بذلك أن مقارباته المحدثة للإنتاج الأدبي لا تقتصر على الزهان أو المعاصر من هذا الإنتاج وأن فعاليتها تتجسد كذلك في ما تحقّقه من تجديد في النظر إلى الموروث منه، وهي تبدو أكثر ملاءمة له من تلك التقليدية. فهذه الأخيرة لا تتجاوز إجمالاً المعروف والشائع، وتكتفي غالباً بتكرار مقولات قديمة، وتكثر فيها المغالطات وتعمها السطحية معظم الأحيان، وهي عندما لا تحمل الأذى إلى التراث الشعري والأدبي فتمسّحه وتشوّهه وتحيله إلى إنتاج تافه ومنفر تسيء إليه عندما تجمّده في القوالب المتمزّمة والحصريّة وترميه في هامش التصييق والعرقلة فيتحوّل إلى ركام مبدّل إنما فاقد لأي بعد تاريخي أو طاقة جمالية حيوية. هكذا يصبح التراث العربي مع

النقد التقليدي إما كابوساً فظيعاً ومرعباً، أو تحفة حقيرة باهتة رغم كلّ الادعاءات المناقضة لذلك ورغم التوايا الطيبة لأصحابها. بينما يعرف هذا التراث مع النقد الحديث تجدداً وتألقاً مستمرين فينهض تعبيراً فنياً متفرداً عن نزعات إنسانية عميقة وعن تجارب ذاتية فردية واجتماعية عامة محدّدة وعن جهود متفاوتة لابتكار أنماط مختلفة من التعبير وأبنية متميّزة من التآليف وتراكيب طريفة في القول. هكذا يستعيد التراث بهاءه ورونقه في الوقت الذي تتعّين فيه مكائنه وموقعه تاريخياً بين مجمل الموروث الإنساني العالمي من جهة وفي الإنتاج الأدبي العربي الحديث من جهة ثانية. إن النقد العربي الحديث إذ يقوم بذلك لا يبيّن القيمة الرفيعة والثريّة للتراث وحسب وإنما يبيّن أيضاً في الوقت نفسه خواء النقد التقليدي وبالغ هزاله وعجزه ومدى تفاقم ضرره وأذاه والضرورة المتزايدة للإلحاح للتخلّص من إيساره وتجاوزه نحو الرّحاب الواسعة للمعرفة والإدراك والتّقويم المتعدّدة الأبعاد والمستويات. لذلك تغدو المواجهة بينهما حتمية بقدر ما هي مفهومة، ولا مناص من خوضها على أنّ كلّاً منهما يمثل وجهة نظر جمالية وبنية فكرية معرفية وفعالية ثقافية ووجودية مناقضة لتلك التي يمثلها الآخر، أحدهما يمثل الجمود والانغلاق والتخثر والاهتراء، والآخر التحرّر والانفتاح والتجدّد والتطوّر؛ ويتخذ الصّراع بينهما أشكالاً وصيغاً ودرجات من الحدة تحددها المعطيات والظروف الاجتماعية التاريخية المتفاوتة الخصوصية للبلاد العربية.

إلا أنّ المواجهة بين النّقدين التقليدي والحديث لا تقتصر على هذا الجانب كما لا يمكن اختزالها إلى صراع بين موقفين متناقضين من الأعمال الأدبية. فالنقد التقليدي كبنية فكرية وفعالية ثقافية ينتمي إلى تيار عميق الجذور واسع الامتدادات متشعب المؤسسات تكاد تجد فيه معظم الطبقات العربية المسيطرة إن لم تكن كلّها مرتكزات أساسية لضمان سلطتها والحفاظ على هيمنتها. يجمع هذا التيار فئات عديدة وذات نفوذ وسطوة بدءاً من جماعات كبيرة من الرّعماء والمسؤولين المحافظين وصولاً إلى رجال دين مترمّنين مروراً بقوى اجتماعية وتنظيمات سياسية وأهلية متفرقة ذات انتماءات بدوية وقبلية وطائفية متينة. تسيطر هذه الفئات على مجموعة من المؤسسات الإدارية والتعليمية والإعلامية والدينية... تيسر لها بث أفكارها ونشر مقولاتها والترويج لمواقفها وآرائها، وفي هذه المؤسسات يجد النقد التقليدي ظهيراً وحليفاً قوياً وداعماً. فلا عجب أن يلجأ هذا النقد في صراعه مع النقد الحديث إلى المؤسسات المذكورة أو تبادر هي بتواطؤ مشترك بينهما، كلّما أعوزته الحجّة وأحرجه السّجال أو حين يوجس خطر الاندحار والانزمام، كي يبطش بمعارضيه ويقمع بموازاة ذلك الإنتاج الأدبي الحديث. ضمن التيار نفسه تبادر مجموعات أو تنظيمات سلفية ومحافظية إلى قهر الحدائث في النقد والإبداع والاعتداء عليهم حتى لتصبح الحياة الشخصية لبعض مهّددة دون أي رادع ناهيك بأصناف الضييق والإيذاء التي يتعرّض بعضهم لها في وضعهم المهني أو الاجتماعي. هكذا تتوزع القوى المختلفة داخل التيار التقليدي العام

الأدوار وتردّف بعضها الأخرى في عمليات مستمرة ومتنوّعة من الإرهاب تتألب فيه جميعاً على محاولات التّغيير والتّجديد والابتداع ساعية إلى خنقها وطمسها أو تهميشها بكلّ الوسائل المتاحة، وليس النشاط الفكري والإعلامي إلا أسطها وأقلها خطراً. وإذا كان هذا الإرهاب المستمرّ والمتماذي في أوجه متعدّدة يعرف حالات من التّصعيد يبلغ معها عنفه الوحشي ذروته فيسفر عن حقيقته الدّيمة عندما تخلع المؤسسات المحافظة قفازاتها وتكشف التّنظيمات السّلفية الرّجعية عن أنيابها ويحاصر النّاقد والمبدع والمتقف الحديث بالتّصفية أو السّجن أو التّفي فإن المتتبع لهذه الحالات يلحظ أنها تتكوّن وتظهر عندما يبلغ الصّراع الدّائر بين الطّرفين التقليدي والحداثي درجة عالية وحادة من التوتّر الذي ينجدل بناء لمعطيات تاريخية - اجتماعية وعناصر ظرفية موضعية في واحد أو أكثر من الثوابت المتّحدة الثلاثة التالية: السّلطة والدين والجنس. يكاد اتّحاد هذه الثوابت يجعل من المستحيل أن تتعدّد ذروة التوتّر عند أحدها دون الآخرين، وهو بذلك يعبر عن خصوصية التخلّف الذي يسم أوضاع البلاد العربية الطّرفية على مستوى التّعبير السّياسي عن التناقضات الاقتصادية - الاجتماعية حيث تحتل الفكرية المثقلة بمرجعيّتها الدّينية موقعاً بارزاً فيه، بقدر ما يعبر عن خصوصية المرتكزات الأساسية للطبقة المسيطرة ولنظام الحكم القائم، وتأتي استشارة ثابت منها لتشير إلى الأولوية التي يحتلها بينها جميعاً دون أن يكفّ الآخرين على تفاوت عن دعمه ورفده بما يلبيّ متطلبات الصّراع الذي يتصدّره، وإن كانت السّلطات الحاكمة تفضل إجمالاً التّواري وراء واحد من الطّرفين الآخرين (الدين والجنس) أو كليهما معاً والتّقنّع بهما على البروز عارية للدّفاع عن قوتها ومؤسساتها واستمراريتها ومصالح الفئات التي تمثّلها ضدّ كلّ ما ترى فيه تهديداً لها. يبقى الهدف من قمع الحدائث وإرهابهم من أي جهة أتى وفي أي زّي تمظهر واحداً: فرض الاتّباعية والخضوع على النّخب الثقافيّة من نقاد ومفكرين ومبدعين وإلزامهم بالامتثال للتّقاليد والمقاييس والقيم السّلفية البالية بما يعنيه ذلك من موالة للسّلطة الحاكمة وممالأة للمؤسسات الرّجعية القائمة وتواطؤ مع الطبقات المسيطرة والمستفيدة من استمراريّة الرّكود والتخلّف والانحطاط، ومن حدّ لأي عملية تجديد في الفكر أو الإبداع وقسر لأصحابها على الانصياع للمتوارث والمنقول وحجر على أيّ محاولة للانحراف عن السّائد أو لخلخلة المعهود. إنّ التّيل من حرّية النقد والإبداع هو نوع من النحر لهما، لذلك إذ يتصدّر الحدائثيون ومنهم نقاد الأدب المواجهة ضدّ التقليديين فإنهم بذلك يدافعون عن جوهر وجودهم ومغزاه، لكنهم أيضاً يناضلون في سبيل تخليص المجتمع من آفات القمع والإرهاب والاستغلال التي تكبله وتستنزفه وتشوّهه. ضمن هذا المنظور لا يتقدّم النقد الأدبي الحديث تجسيدا راقياً للمعرفة الأدبية والجمالية فقط ولا ضمناً لحيوية الإبداع وحاضاً على تجدّده المستمرّ وحسب، وإنما يتقدّم كذلك موكللاً بالدّفاع عن حرية الفكر والأطلاع والحق بإعادة النّظر ومساءلة جميع القضايا دون استثناء، أي عن حقّ كسر قيود التخلّف والجمود وحرّية الانطلاق والتطوّر في جميع الميادين دون استثناء.

صداماً مع هذه القوى والمؤسسات لاستبدالها بأخرى تؤمن التّجانس المطلوب، وفي خضم هذا الصّدام ترفع هذه الأنظمة شعارات وتعتمد وسائل وتلجأ إلى قوى هي غالباً مماثلة لتلك المناوئة لها، بل إن الأنظمة المذكورة تمضي في عملية مزيدة عليها بالتشدد في المحافظة والتقليد، فتجد النخب الثقافيّة والأدبيّة الطليعيّة نفسها معرضة إلى جانب القمع والإرهاب المباشر والعنيف لعمليّات العزلة والتطويق والتهديم الفظيعة واليوميّة، ويجد النقاد العرب الحداثيون أنفسهم معنيين مباشرة بكلّ ما يجري بقدر ما يحكم تطوره أو ضاعهم بل مصيرهم ووجودهم، وهم يجدون أنفسهم ربّما بشكل أكثر حدة من أي فترة سابقة إزاء التّحدي الذي يفرضه وضعهم ودورهم عليهم. إذ لما كان النّقد في جوهره حواراً وتجديداً وانتصاراً للحرية والإبداع فإنّ النّقد العربي الحديث لا يمكنه إلا رفض الانصياع للتقليد والمحافظة في أي ميدان كان وبأي صيغة تمثّل، كما لا يمكنه في الوقت نفسه إلا رفض الخضوع للتبعية أو الالتحاق بأي طرف كان وفي أي شكل تقدّم.

إن هذا النّقد لا يمكنه إلا أن يمارس استقلاله بحثاً لا يكمل عن التطوير والابتداع والتّخطي والبناء المحدث والفني الجميل. إنّ نقداً ينهض بدوره الفعلي في سياق الصّراعات الثقافيّة - الاجتماعيّة الرّاهنة ويتولّى المهمّات التي ينوطها به هذا الدّور لا يمكنه إلا أن يكون حديثاً وطلايعياً لا يكتفي بتمييز المزيّف (الفساد) من الأصيل (الصّحيح) وحسب، وإنما يستشرف كذلك الأخطار التي يهدّد بها استثناء الرّيف والفساد والابتذال، والفضاء الذي يتيح تجدد الأصيل ورعاية إنتاجه واستثارة إبداعه، مساهماً عبر ذلك في الدّفاع عمّا هو جميل وراق في الفن والأدب، وعاملاً على تعميمه وتجذيره متيحاً بذلك للحياة العربيّة أن تكون أكثر فتوناً وإمتاعاً وأرفع حضارة وتطوراً بقدر ما يتفاعل مع ميادين فكريّة وثقافيّة وإجتماعيّة عديدة فيها ويستحثّها على نشاط مماثل.

* بين سندان التّخلف والاتباع ومطرقة التبعية والارتهان يسعى النّقد العربي الحديث لإيجاد فسحة من الحرية والتّقدّم يمارس فيها الفكر المعرفي نشاطه بوعي مستقل ومتفاعل مع التّيّارات الثقافيّة والفنيّة والأدبيّة المجدّدة، وهو إذ يتنصر للإبداع موروثاً وراهنياً ويمارسه في حقله لا يتنصر لفئة من المثقّفين وحسب وإنما للإنسان العربي عامّة في مواجهة الظلم والعسف والعته والاستعباد، ولحقّه في المعرفة والإطلاع والتعبير عن نزعاته الحضاريّة الأصيلية بمختلف الوسائل والصّيغ الفنيّة والفكريّة دون أي نوع من أنواع الضّغط والإرهاب. لذلك لا يمكنه إلا أن يدين القمع الذي يتعرّض له السلفيون أنفسهم وأن يجد في التّصفيات الجسديّة والاعتقالات الكيفيّة وأعمال التعذيب والمحاكمات الصّوريّة التي يواجهونها ممارسات مماثلة للاغتيالات وأعمال العنف والتّرويع المعتمدة من قبل بعض الجماعات الأصوليّة المتزمتة.

عن هذه الفسحة من الحرية والتّقدّم التي يعمل النّقد العربي الحديث جهده مع سواه من النّشاطات الفكريّة والإبداعية الحديثة على توسيعها وإغنائها يتراجع النّقد التقليدي إلى التّحصّن في مواقع محيطة يسعى من

وإذ يعي النّاقِد العربي الحديث امتداد جبهة المواجهة بينه وبين التّقليديين لتشمل أركان ومؤسسات السّلطة والمجتمع الفكريّة والثقافيّة والفنيّة فإنّه يعرف أنّها لا تنحصر في الإطار المحلي الضيّق الذي يحاول التّقليديون وحلفاؤهم الإيهام بانغلاقه، وأن مداها الفعلي يتجاوز الإطار المذكور إلى الوضعية الخاصّة التي تجد البلدان العربيّة نفسها فيها ضمن العلاقات الدّوليّة والعالميّة الرّاهنة. ولما كانت التبعية الغالبة على علاقة الأنظمة العربيّة بالغرب الرّاسمالي تشترط المحافظة على تخلف هذه البلدان أو تشويه تطورها فإن هذا الغرب يجد في القوى التّقليديّة المحليّة حليفاً استراتيجياً لخدمة مصالحه لا يضاهاه. لا شأن يذكر ببناء لذلك لخلافات أو صراعات ظرفيّة أو جزئيّة بين الطرفين. فالأمر الأساسي الذي يؤخذ بعين الاعتبار هنا هو نمط العلاقة التي يقيمها كلّ منهما مع النّقاد والأدباء وجملة المثقّفين ومع الشعب عامّة، والغايات الفعليّة التي يسعى لبلوغها من خلالها، وفي الحالين ترسم معالم قمع وإخضاع متعدّد الصّيغ وتبتديّ عمليّات ظلم واستغلال متنوّع الأشكال. إنّ الأصوليّة أو السلفيّة الدّينيّة الحاكمة في بعض البلدان العربيّة أو تلك المتصاعدة على تفاوت في شعوبتها في معظم البلاد العربيّة تمارس ظلامية كاسحة وتهدّد بالارتداد على جملة من المكتسبات السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي انتزعت بعد فضالات مريّة. أما الرّاسماليّة الغربيّة النّاشطة بزعامة الولايات المتّحدة الأميركيّة فإنّها تثبت مواقعها العسكريّة والاقتصاديّة والفكريّة في المنطقة العربيّة لتمارس عمليّة اجتياح ماحقة لها وتهدّد بإطاحة جملة من الإنجازات الوطنيّة والقوميّة بذلت التّضحيات الجسام لتحقيقها. لا أهميّة تحسب هنا لاستثناءات أو تفاصيل مخالفة قد ترد لدى هذه الجهة أو تلك، فأساس الحكم في ذلك هو الوجهة العامّة لسياسة كلّ منهما في أطروحاتها كما في ممارساتها. كما أن قيام السّلطات المحليّة العربيّة الحاكمة على توازن قوى محليّ وعالمي بالغ الانكشاف والدقّة إجمالاً يجعل استقرارها هشاً وكيانها عرضة للاضطرابات التي تنتج عن هذا التّوازن المذكور. وإذا كان لمثل هذا الوضع أن يفسّر تقلّبات مواقف هذه السّلطات من الحداثيين بشكل خاص فإنّه يبيّن الضعف البنيوي لتكوينها في الوقت الذي يفضح فيه أكثر من ذي قبل أولوية الارتهان للخارج الرّاسمالي على ممالة الدّاخل المحافظ، مع ما في ذلك من مفارقة هي في صلب الأنظمة الاقتصاديّة - السياسيّة ذاته. إلا أن ما بقي ثابتاً هو هذا التحالف الاستراتيجي بين الطرفين كما يجد صيغته الظرفيّة في أنظمة الحكم العربيّة، وأن ما ينتج عن ذلك هو أن تكون قوى التّغيير والتّطور في الثقافة والمجتمع معرضة لأن تدفع دوماً ثمن استعادة التّوازن لهذه الأنظمة في كلّ مرّة - وهي ليست نادرة - تجد فيها هذه الأخيرة نفسها مهدّدة. هكذا تقوم بعض الأنظمة صوناً لتوازنها المطلوب بتأكيد انحيازها للمراكز الرّاسماليّة عبر توجيه ضربات موجعة للنّخب الثقافيّة والأدبيّة من تصفية واعتقال وتعذيب... . بتهمة الشيوعيّة أو الإفراط في الليبراليّة، وعبر تشجيع ودعم المؤسسات والقوى المحافظة في المجتمع إذا كان التّجانس قائماً بينها وبين المراكز المذكورة. أما إذا كان هذا التّجانس مفقوداً فإن أولوية الارتهان لهذه الأخيرة تفرض

الباب الأخير من أبواب كليلة ودمنة؛ كما لا ينبغي أن يتصوروا إمكان تلافي المخاطر بالانصياع والخضوع للأمر الواقع حتى تمر العاصفة، فلا معنى لرفع الرأس خارج الصّراعات المحترمة. ومن الأجدر بهؤلاء الحدائين أن يمارسوا دورهم الطليعي وأن يستحقوا المكانة التي تنشأ عنه وآلا يتماهوا مع التقليديين والتبعيين ويشجعوهم. ولعلمهم يتميزون عن هؤلاء بأمر أساسي قد يكون حاسماً في النهاية، وهو يتمثل في هذه القدرة البالغة الحيوية على الابتداع التي تجمعهم مع كافة المبدعين في الأدب والفنّ والفكر العربي والعالمي ليشكلوا جميعاً قوة انعتاق وتغيير متعاضمة الفعالية والتأثير، تلتقي مع تيار اجتماعي واسع يتطلع إلى التحرر والتطور نحو الأفضل إزاء جذب أو خواء طاغيين في النقد كما في الإبداع لدى التقليديين الملحقين بالأنظمة القائمة أو المنتظمين في الحركات السلفية المتنامية، وهو أمر بالغ الأهمية يكفي بحد ذاته لدحض مقولات هؤلاء المحافظين وللرهان على مستقبل أفضل للحدثة في النقد والأدب والثقافة والفنّ والحياة العربية.

خلالها إلى محاصرة هذه الأعمال الحديثة أو على الأقل التقليل من أثرها. فالمتحقق - على الأقل انطلاقاً من التجربة اللبنانية - أنه في حين يبدو الإنتاج النقدي التقليدي هزياً ليس في النوعية وحسب بل وفي الكمية كذلك، يحتل هذا الإنتاج مواقع حُطوة في أهم المؤسسات الثقافية للمجتمع وهي المؤسسات التعليمية. فلاتزال البرامج التعليمية الثانوية والجامعية تحتفظ، رغم ما عرفته الدراسة الأدبية من تطور وتجديد في النظر إلى النصوص الأدبية وأصحابها، بتلك النظرة التاريخية الجامدة التي توزع الأدب إلى عصور تستعيدنا من مرحلة إلى أخرى وبذلك المقاربة البدائية والميكانيكية التي تجعل الإنتاج الأدبي في أنواع وأجناس جاهزة مسبقاً، وخاصة بتلك المعالجة السطحية والعامرة بالمغالطات الصارخة والسخافات المثيرة. في بثّ هذه النظرة المتخلفة إلى الأدب على ألوف المتعلمين وبشكل شبه يومي يساهم النقد التقليدي بقوة في إعادة إنتاج فكرية متخلفة ومحافظة سائدة بقدر ما يعمل للحفاظ على موقعه ودوره وتكريسها خادماً بذلك مصالح طبقات أو فئات مسيطرة تجد في الجمود والخواء الفكري أفضل الشروط لاستمرار سلطتها. لعلّ أخطر ما تمثله هيمنة هذا النقد على المؤسسات التعليمية المذكورة (مدرسة وجامعة) أنها تنزع عن هذه المؤسسات أهم ما تتسم به مبدئياً من صفات كالعلمية والموضوعية والتحديث تشكل فارقاً جوهرياً أو قطيعة معرفية بينها وبين المؤسسات التعليمية السابقة عليها في الكتابات والجوامع والزوايا والمعاهد الدينية، فغداً بذلك هذا الفارق شكلياً. وقد أدى هذا الوضع إلى أن يلعب النقد التقليدي دوراً مهماً في تدعيم الاتباعية والتخلف وضيق الأفق في الفكر العربي عامة والفكر الديني خاصة إذ أنها جميعاً من المقومات والخصائص المعهودة لهذا الأخير ومن شروط اللقاء الفكري والثقافي بينه وبين النقد المذكور. لذلك وجدت الحركة السلفية أو الأصولية المتفاقمة الخطورة في السنوات الأخيرة في هذا النقد وامتداداته حليفها الأولي والمباشر الذي ما انفك يصون الشروط الملائمة لبقائها وتنميتها.

إذا كان النقد العربي الحديث يواجه مجموعة متضاربة وإن تنافرت أحياناً من العناصر المعادية له والعاملة بجد وثبات على إحباط مساعيه للتحرر والتطور والتجديد، مجموعة تضم إلى جانب النقد التقليدي المتهافت أصولية متزمتة وإمبريالية مستلبة وسلطات محلية تابعة ومرتهنة، وإذا كانت تشهر في وجهه أسلحتها الفتاكة من غباء مستشر وإرهاب متفاهم وقمع متوحش واجتياح بربري لتطوقه ومعه مجمل الفكر والثقافة والإبداع الحديث من جهاتها الأربع فإن ذلك لا ينبغي أن يثير اليأس بين الحدائين أو أن يبلغ الظنّ ببعضهم أن الخلاص يكون بدفن الرأس في الرمال، فالمصير إذاً لن يكون مختلفاً، إذ يجري عملياً تنفيذ ما يطلبه التقليديون المحافظون والتبعيون المتواطئون، فهم جميعاً لا يتطلعون من إرهابهم إلى غير دفن رؤوس الحدائين تحديداً، ومن الجدير بهؤلاء أن يربؤوا بأنفسهم فلا يبلغ بهم التهاون الحد الذي يعرفون فيه الخاتمة المأساوية التي عرفها مالك الحزين مع الثعلب في

